الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية في الواقع المدرسي

(مدارس مدينة مأرب أنموذجًا)

أ.م.د. يحيى محسن اليريمي

الأستاذ المشارك في قسم أصول التربية بكلية التربية جامعة إقليم سبأ

أمين عام الجامعة اليمنية وعميد كلية التربية الجوف سابقا،

رئيس قسم الأصول بكلية التربية بمأرب حاليًا

anasyahiaobadi12@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2023/05/10م تاريخ قبوله للنشر: 2023/05/24م

ملخص الدراسة:

هدف الدراسة التعرف إلى الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية في مدارس مدينة مأرب، وأثر متغيرات الدراسة. استخدم الباحث المنهج الوصفي، وأداة الاستبانة، بلغت العينة (252) معلمًا ومعلمة، توصلت الدراسة إلى: الموافقة المتوسطة للممارسات التسلطية في المجالات إجمالًا، وبمتوسط (3.19) مع تفاوت تلك الموافقة من مجال لآخر، حيث تصدر مجال الفعاليات المدرسية تلك المجالات، وبمتوسط (3.55) واحتل مجال علاقة المدرس بطلبته المرتبة الثانية، بمتوسط (3.06) وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال علاقة الإدارة المدرسية بمنتسبيها، وبمتوسط (2.97). أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند قيمة (0.05) تبعا لمتغير نوع المدرسة ولصالح المدارس الحكومية، وسنوات الخبرة، ولصالح من كانت خبرتهم أكثر من عشر سنوات. بينما لا توجد فروق ذات دلالة تبعا لمتغير الجنس عند قيمة دلالة (0.25).

الكلمات المفتاحية: الممارسات التسلطية، التربية المدنية، التعليم المدرسي.

Authoritarian practices that hinder civic education in school Reality (Ma'rib city schools as a model)

Dr. Yahya Mohsen Al-Yarimi

Associate Professor, Department of Fundamentals of Education, Faculty of Education, University of Saba Region, General Secretary of Yemeni University and former Dean of the College of Education, Al-Jawf, currently Head of the Fundamentals Department of the College of Education in Marib

Received: 10/05/2023 Accepted: 24/05/2023

Study summary:

The study aimed to identify the authoritarian practices that hinder civic education in Marib city schools, and the impact of the study variables. The researcher used the descriptive approach and the questionnaire tool. The sample was (252) male and female teachers. The study found:

Moderate approval of authoritarian practices in the domains as a whole, with an average of (3.19), with that approval varying from one domain to another, as the field of school activities topped those domains, with an average (3.55) The field of teacher-student relationship ranked second. With an average of (3.06), and in the last place came the field of the school administration's relationship with its employees, with an average of (2.97). The study showed that there were statistically significant differences at the value of (0.05) according to the school type variable in favor of government schools and years of experience, and in favor of those with more than ten years of experience. While there are no significant differences according to the gender variable at significance value of (0.25).

Keywords: Authoritarian practices, civic education and school education.

مقدمة الدراسة:

يعيش المجتمع اليمني اليوم حالة من البؤس والركود، نتيجة الصراع والتنازع على السلطة، كادت تعصف به أو قاربت، وتراجعت مظاهر الحياة المدنية في جوانب الحياة المختلفة ومنها الجانب التعليمي، وتبددت الكثير من الآمال في التحول نحو الديمقراطية نتيجة إفرازات الحروب وتعثر الحل السياسي، فلم يعد هنالك رؤية وطنية مدنية جامعة لكل أبناء

اليمن، ولم يلح في الأفق حل سلمي للخروج من دوامة هذا الصراع السياسي الذي ألقى ظلاله البائسة على جوانب حياة المواطن اليمني، فقد تجاوزت الرؤى للفرقاء السياسيين الحالية الفكر الوطني الموحد إلى ما سواه من جهوية وحزبية وعنصرية ومناطقية تحت قوة السلاح، ومحاولة القضاء على الآخر، مما أدى إلى تراجع المدنية، وعاودت ثقافة السلطوية وبقوة تفرض نفسها على الفرد والمجتمع اليمني في المؤسسات الرسمية والمدنية، كون الثقافة المدنية بقيمها ومبادئها السامية هي واحدة من الثقافات التي تأثرت نتيجة انتكاسة الديمقراطية اليمنية وتغير الموازين. الجدير ذكره أن اليمن فيما ما مضى وقبل سنوات الحرب الحالية كانت قد خطت خطوات إيجابية نحو الحياة المدنية والديمقراطية – ولو نظريًّا – مع بعض التطبيقات في جزئية الجانب السياسي والجانب التعليمي وجانب مؤسسات المجتمع المدني، (فقد تعززت المشاركة الديمقراطية واتسع مجال الحريات بعد تحقق الوحدة اليمنية، ووصلت إلى آفاق أرحب كان آخرها الانتخابات على مستوى رئاسة الجمهورية) (الشعيبي، 2001،971) إذ كنا في الوقت الذي نتطلع فيه الى تحول شامل لبلدنا من مجتمع تسوده القيم القبلية والمذهبية والمناطقية والعنصرية إلى مجتمع تسوده ثقافة المؤسسية والمدنية والديمقراطية، وكنا نحلم في غرس مضامين تلك الثقافة في عقل وروح وشخصية الفرد اليمني، لينشأ جيل جديد متسلح بالعلم والوعي في ظل دولة يحكمها القانون وتسودها الحرية وتصان فيها الحقوق وتتحقق فيها العدالة وتسودها القيم المدنية، حدثت تلك الانتكاسة الديمقراطية والمدنية وحل الحرب محل السلام.

فالحياة المدنية تضعها كثيرٌ من المجتمعاتِ المتقدمة في مقدّمة مطالبها، وتجعلها من أهم أهدافها، وتسعى نحو تحقيقها، بعد أن كانت ترزح تحت وطأة الأنظمة والسياسات المتعسّفة التي جهدت في ترسيخ التسلّط ومظاهره ، لكون المدنية تؤسّس لمبادئ الحرية، والعدالة، والمساواة، والحوار الهادئ، والنقد البنّاء، كان ينبغي تطبيقها في مؤسّسات التنشئة الاجتماعية

والمدرسة واحدة من أهمّها ؛ بغية الحدّ من ظاهرة التسلّط وآثارها التي تسبّبت في وجودها السياسات التربوية الخاطئة وفلسفتها غير الدقيقة ، والقيم الثقافية السيئة التي ورثتها المجتمعات التقليدية.(الفتلاوي،2021،،87).

ومما لا شك فيه أن التربية المدرسية في هذا الصدد معنية بغرس وتنمية السلوكيات والمفاهيم التي تؤكدها الثقافة المدنية في نفوس الطلبة وبما يتناسب مع البيئة المدرسية تمهيدًا لتمثل قيمها ومبادئها وتطبيق آلياتها الحياة العامة، بناءً على العلاقة الديناميكية بين المدنية والتربية فلا مدنية بدون أن يكون لها تأصيل تربوي ولا تربية سليمة ما لم تقم على أسس وقواعد خالية من التسلط وآثار القيم التقليدية (وطفة، 1999م، 98).

ونتيجة للانتكاسة المدنية والديمقراطية في الواقع السياسي والاجتماعي، والخلل في واقع الحياة السياسية وتحولها إلى منظومة قيم يسودها التسلط والاستبداد وإذكاء الصراع وإقصاء الآخر، وبقوة السلاح، ما يلزم تتبع آثار ذلك كله على التربية المدرسية، باعتبارها المؤسسة الأكثر تأثيرًا في شخصية الفرد وواقعه.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لقد كانت هنالك الكثير من الجهود العامة في اليمن قبل الحرب والصراع القائم، إذ بذلت العديد من الجهود الرسمية والشعبية للتربية المدنية في كافة الأوساط وبمختلف الوسائل، ومن ذلك ما استحدث من قرارات تخص الشباب لتساعد على التربية المدنية في أوساطهم، كقرار إنشاء برلمان الأطفال وآخر للشباب، إلى جانب إقرار مؤسسات المدنية الموجودة في المدارس كاتحادات الطلبة والجمعيات العلمية والأدبية والنوادي والجوالات والمنظمات الشبابية المختلفة والتي يتدرب الطلبة من خلالها على ممارسة آليات وقيم الثقافة المدنية تمهيدًا

لممارستها في الحياة السياسية المدنية المنبثقة من التوجهات الجديدة والتي يجب أن تنهجها مدارسنا، كون ذلك هو مفتاح التوافق المجتمعي والتقارب الوطني للخلاص من ويلات الصراعات والحروب التي دمرت الهوية القومية واللحمة الوطنية. وهذه الدراسة هي مساهمة علمية لمحاولة سد ثغرة في مجال دراسة الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية، وهو جهد متواضع قد يسهم في التعرف على تلك الممارسات، وتقصي أبعادها للخروج بتوصيات ومقترحات من خلال تناول الموضوع على المستويين العملي والنظري، تسهم في التمهيد للتربية المدنية في مدارسنا، وهي دراسة علمية وافية تشمل الجانبين لم يتم –حسب علم الباحث – دراستها مسبقًا.

وبناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمحور في السؤال الرئيس الآتي: ما الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية في التعليم المدرسي بمدينة مأرب، ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

1. ما الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي الحكومية والأهلية في مدينة مأرب، فيما يتعلق بمجال علاقة الإدارة المدرسية بمنتسبيها؟
2. ما الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي الحكومية والأهلية في مدينة مأرب، فيما يتعلق مجال علاقة المدرس بطلبته؟
3. ما الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي الحكومية والأهلية في مدينة مأرب، فيما يتعلق بمجال الفعاليات المدرسية؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات إجابات أفراد العينة تبعا لمتغيرات: الجنس (ذكور، إناث) ونوع المدرسة (حكومي،

أهلي)، وسنوات الخبرة (أقل من عشر سنوات، أكثر من عشر سنوات)؟

أهداف الدراسة:

هدف الدراسة إجمالًا التعرف على الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية في المدرسة، ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية في مجال علاقة الإدارة المدرسية بمنتسبيها.
2. التعرف على الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية في مجال علاقة المدرس بطلبته.
3. التعرف على الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية في مجال الفعاليات المدرسية.
4. التعرف على أثر متغيرات الجنس (ذكور، إناث) ونوع المدرسة (حكومي، أهلي)، وسنوات الخبرة (أقل من عشر سنوات، أكثر من عشر سنوات) على إجابات أفراد العينة.

أهمية الدراسة:

نظرًا لهذا التعثر في هذا التحول نحو المدنية في الواقع التعليمي، فإن هذه الدراسة ستساعد في الكشف عن الممارسات التسلطية في الوسط التعليمي التي تعيق التربية المدنية، ليكون ذلك إسهامًا في تصحيح المسار المدني عمومًا للارتباط الوثيق بين السلوك المدني ووظيفة التعليم. وقد تلفت هذه الدراسة انتباه مخططي المناهج والفعاليات المدرسية التعليمية لأهمية تضمين قضايا الثقافة المدنية في مناهج التعليم العام وأنشطته، وأهمية تكوين ميول إيجابية لدى المتعلمين نحو تعلمها، وتضمينها الوسائل والفعاليات المدرسية التي يرغب الطالب

في دراستها. كما أن معرفة الممارسات التسلطية المؤثرة في التربية المدنية سيفيد في توجيه نظر العاملين في الحقل التربوي إلى مراعاتها أثناء تأدية مهامهم التربوية واقتراح الضوابط المناسبة بشأن هذه العوامل مما يساعد على تأديتهم لدورهم بالصورة المطلوبة، ومما سبق ذكره تبرز أهمية الدراسة الحالية لتقصي الممارسات التسلطية في ظل الاهتمام المتزايد محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا في التربية المدنية على كل الأصعدة، لاسيما وأن التربية المدرسية هي الساحة الأولى والمجتمع المصغر الذي ينبغي أن تسود فيه قيم الثقافة المدنية ويتدرب الأفراد فيها على ممارستها لما للفعل التربوي من تأثير على النفوس.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: ستنحصر الدراسة في مواضيعها النظرية على موضوع الممارسات التسلطية التربوية المدرسية، وما يتفرع منها أو يتصل بها من أفكار رئيسة أو فرعية.

الحدود المكانية: طبقت الدراسة في مدارس التعليم الأساسي والثانوي الحكومية والأهلية في مدينة مأرب.

الحدود الزمانية: أجريت الدراسة في العام الدراسي 2023/2022م.

التعريف الاجرائي لمصطلحات الدراسة:

- **الممارسات التسلطية:** جملة من السلوكيات السلبية التي تتقاطع مع السلوكيات الديمقراطية، والتي تضمنتها أداة الدراسة في مجالاتها والتي يمكن ملاحظتها في مدارس التعليم الأساسي والثانوي الحكومية والأهلية في مدينة مأرب.
- **التربية المدنية:** هي منظومة قيم واتجاهات يمارسها مدرسو التعليم الأساسي والثانوي

الحكومي والأهلي بمدينة مأرب في علاقتهم مع طلابهم، تجعل المدرس راقيًا في سلوكه مع طلابه، وتدفعه إلى استنفار جهوده الطوعية في سبيل تقدم مجتمعه المدرسي ونهضة وطنه.

الدراسات السابقة:

1. دراسة: الفتلاوي ونصرالله (2021)، هدفت الدراسة إلى الوقوف على الممارسات التسلطية في المدرسة الثانوية والتي تتنافى مع التوجه الديمقراطي، استخدم الباحث المنهج الوصفي وإدارة الاستبانة التي طبقها على عينة بلغت(251) معلمًا ومعلمة، وتوصلت الدراسة إلى أنّ هناك عدالة في تطبيق القوانين التربوية على الطلبة وبنسبة (58%)، وهو إشارة إلى تطبيق مبادئ المدنية بشكل مقبول في المرحلة الثانوية ويرى المبحوثون أن النظام التعليمي يشجّع على ترسيخ القيم المدنية بين الطلبة في المدارس الثانوية وبنسبة (68.5%) ويكون له آثار إيجابية، و يرى أغلب المبحوثين أنّ التعليم الإلكتروني يعزّز مبدأ المساواة والحرية وبنسبة (41%)، بينما المناهج الدراسية تعزّزها بنسبة،(69%)، أوصت الدراسة بضرورة تخليص الطلبة من بعض مظاهر التسلّط الأُسري مثل تدخل الأسرة في اختيار الصديق، كما أكدت الدراسة أن العقاب مظهر من مظاهر التسلّط، وله آثار اجتماعية ونفسية كثيرة، كتسرّب الطلّاب من الدراسة، وشعورهم بعدم المسؤولية، والخوف والقلق، وكره التعليم.

2. دراسة: مولاي (2020)، هدفت الدراسة إلى دراسة الثقافة المدنية وعلاقتها بالهوية الوطنية والمدنية، حيث ركزت على الفعل البشري وامتدادات التفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، مع الإشارة إلى دور النظام

السياسي والمؤسسات السياسية التي يتم فيها تفاعل المواضيع أعلاه وعلاقته هو أيضًا بالثقافة المدنية. وانطلاقًا من ذلك سعت إلى دراسة دور الثقافة المدنية كمتغير هام في بناء الهوية الوطنية وذلك من منطلق أنها رأي سياسي عقلاني يكونه الأفراد عن مجتمعهم ودولتهم ومغمور بكثير من المشاعر، وتم سحب مقاربة الثقافة المدنية حول موضوع المدنية وإسقاطها على موضوع الهوية الوطنية، وكل ذلك تم في إطار مقارن بين دولة تونس وفرنسا من حيث التطور التاريخي للدولة والنظام السياسي في كل منهما، ومن حيث الاختلاف في بناء الهوية الوطنية ودرجة وسيرورة المدنية وعلاقة كل ذلك بتكوين الثقافة المدنية.

3. دراسة: إسماعيل وناجح(2019) هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع الثقافة المدنية لدى طلاب كلية التربية بجامعة سوهاج، ووضع تصورٍ مقترح لتطوير دور كليات التربية في تنمية الثقافة المدنية لدى طلابها على ضوء أهدافها، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي، كما اعتمدا الاستبانة أداة لبحثهما، وقد طبقت أداة البحث على عينة قوامها (960) طالبًا وطالبة من طلبة كلية التربية بجامعة سوهاج، واقتصر البحث على أربعة مقومات للثقافة المدنية هي: المواطنة، والعمل التطوعي، وحقوق الإنسان، والثقافة السياسية، وكان من أهم نتائج الدراسة: وعي عينة البحث ومعرفتها بمفاهيم الثقافة المدنية ومقوماتها، وامتلاكهم لبعض المهارات المدنية بدرجة كبيرة، كالقدرة على العمل داخل فريق، بينما يمتلكون مهاراتٍ مدنية أخرى بدرجة متوسطة، كالقدرة على التعبير عن القناعات، والقدرة على نقد السياسات الخاطئة، كما يمتلكون بعض المهارات المدنية بدرجةٍ ضعيفة، كالمشاركة في الانتخابات الطلابية، والتردد على إدارة الكلية بهدف مساعدة الزملاء، وفيما يتعلق

بالقيم والفضائل المدنية، فقد جاءت قيمة " رفض التمييز بين الطلاب على أسس دينية أو اجتماعية " في المرتبة الأولى، كما أوضحت نتائج الدراسة وجود اتجاهاتٍ إيجابية نحو الوطن وشعورًا بالفخر والانتماء إليه لدى معظم أفراد العينة، وفيما يتعلق بدور أعضاء هيئة التدريس في تنمية الثقافة المدنية لدى طلابهم، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك دورًا إيجابيًّا وآخر سلبيًّا في تنمية الثقافة المدنية لدى الطلبة، وبناءً على الإطار النظري للبحث، والدراسة الميدانية، ونتائج الدراسات السابقة، قدم الباحثان تصورًا مقترحًا لتطوير دور كليات التربية في تنمية الثقافة المدنية لدى طلابها على ضوء أهدافها.

4. دراسة: دغريري(2019) هدفت الدراسة إلى الكشف عن مجالات ومكونات التربية المدنية الواجب توفرها في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بالمرحلة المتوسطة في ضوء متطلبات الحياة المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي، ومعرفة تصورات معلمي ومعلمات الدراسات الاجتماعية والوطنية بالمرحلة المتوسطة، وذلك وفقًا لأثر بعض المتغيرات الديمغرافية المستقلة، والمتمثلة بالنوع الاجتماعي والمؤهل والتخصص، والخبرة التدريسية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والتحليلي والمسحي، وبلغ عدد العينة(317) معلمًا ومعلمة، بالمرحلة المتوسطة بجازان، واستخدمت الدراسة أداة تحليل المحتوى، واستبانة لجمع البيانات من العينة، وبعد التأكد من الثبات والصدق، طبقت الأداتان وكشفت نتائج تحليل المحتوى أن مجالات ومكونات التربية المدنية جاءت بصورة غير متوازنة وغير كافية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية، وكانت أغلب النسب ضعيفة وعالية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، وأهمها: الاستفادة من قائمة مجالات ومكونات

التربية المدنية التي توصلت اليها الدراسة الحالية بما يضمن تضمين التربية المدنية في تلك الكتب في جميع المراحل التعليمية بشكل متوازن، ومتتابع.

5. دراسة: معتوق (2015)، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور منهاج التربية المدنية بمرحلة التعليم الابتدائي في التكوين على المواطنة في المغرب العربي، وذلك من خلال دراسة تحليلية للأهداف المسطرة في منهاج مادة التربية المدنية للسنة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة من التعليم الابتدائي. وقد توصلت الدراسة إلى أن منهاج مادة التربية المدنية في مرحلة التعليم الابتدائي يسعى من خلال الكفاءات المستهدفة لسنوات التعليم الابتدائي الخمس إلى تكوين المتعلم على المواطنة في عناصرها الأربعة وهي: تنمية الهوية والانتماء لدى المتعلم، التعرف على الحقوق والواجبات، تنمية القيم المدنية والاجتماعية، وأخيرًا تنمية معارف المتعلم في المحافظة على البيئة.

6. دراسة: سعد (2015) هدفت الدراسة بوجه عام إلى التعرف على الفروق بين عينة الدراسة، وعلاقة ذلك بالتسلط التربوي بأنواعه؛ "الأسري، والمدرسي؛ وأثر ذلك على الإنجاز الدراسي. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة؛ على عينة مكونة من 200 طالب وطالبة؛ وذلك باستخدام العينة الطبقية العشوائية؛ في ضوء مقياسي التسلط التربوي؛ والإنجاز الدراسي اللذين أُعِدَّا للدراسة. إلى جانب استخدام المنهج المقارن، وطريقة دراسة الحالة. وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات الدراسة الأربع: باختلاف النوع، وموطن الإقامة. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاقتصادي بمستوياته " منخفض، متوسط، مرتفع"، والتسلط التربوي

بأنواعه " الأسري، المدرسي؛ وكانت الفروق في اتجاه المستوى الاقتصادي المنخفض. وجود علاقة طردية قوية بين متغيرات التسلط التربوي" الأسري، والمدرسي؛ على أفراد العينة من النوعين؛ كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط عكسي قوي بين الدرجة الكلية للتسلط "الأسري، والمدرسي وقيمة الإنجاز الدراسي. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك متغيرين لهما قدرة تنبؤية بالإنجاز الدراسي لدى أفراد العينة الكلية؛ وهما: التسلط الأسري، وتسلط جماعة الجوار، واستبعاد متغير التسلط المدرسي لانخفاض تأثيره في المتغير التابع.

7. دراسة: أبو عواد (2015)، هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة الممارسات التسلطية لمديري المدارس وعلاقتها بمستوى الدافعية للإنجاز لدى معلمي المدارس الأساسية الحكومية في مديرية تربية عمان الثالثة .تكون مجتمع الدراسة من كافة معلمي ومعلمات المرحلة الأساسية الدنيا (الأول – الثالث) في مديرية التربية والتعليم لمنطقة عمان الثالثة في محافظة العاصمة عمان والبالغ عددهم (1400) معلم ومعلمة، وتكونت عينة الدراسة من (310) معلمين ومعلمات. كشفت نتائج الدراسة ما يأتي – :أن المتوسط الحسابي الكلي لدرجة الممارسات التسلطية التي يتعرض لها المعلمون والمعلمات كان بمستوى متوسط وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (5.05) في أي من أبعاد مقياس درجة الممارسات التسلطية تعزى لمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في أي من أبعاد مقياس مستوى الدافعية للإنجاز تعزى لمتغيري المؤهل العلمي وسنوات الخبرة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في بعد الوقت والجهد تعزى لمتغير

الجـنس ولـصالح الذكور – .وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين درجة الممارسـات التسـلطية لمديري المدارس ومسـتوى دافعية معلميهم للإنجاز.

8. دراسـة: المقداد، والسـرحاني (2013) هدفت الدراسـة إلى بيان أثر البيئة الجامعية على الثقافة المدنية، وذلك من خلال قياس الأدوات الرئيسـة التي يتعلمها ويتفاعل معها الطلبة في المرحلة الجامعية الأولى، والتي هي بمثابة مؤثرات على تكوين الثقافة المدنية للطلبة، وتتمثل بالمناهج والفعاليات المدرسـية وإدارة الجامعة وتطبيق الأنظمة والتعليمات من جانب، والمؤثرات المتعلقة بالبرامج المتنوعة، وبالسـياسـة العامة والقيم المجتمعية للدولة الأردنية من جانب آخر. وللتعرف على ذلك، قامت الدراسـة على جزأين: نظري وتطبيقي. اسـتعراض المفردات المؤثرة حيث تم في توجهات الطلبة في تكوين ثقافتهم المدنية، واستخدام دراسة حالة ميدانية على طلبة كل من جامعة آل البيت والجامعة الأردنية اشـتملت على قياس رأي الطلبة من خلال عينة لـ (866) طالبًا وطالبة من مختلف الكليات الإنسـانية والاجتماعية والكليات العلمية في الجامعتين. وخلصـت الدراسـة إلى جملة من الاسـتنتاجات والتوصـيات الرئيسـة، يتمثل أبرزها في وجود فروق ذات دلالة إحصـائية في معظم الجوانب التي تؤثر في فكر وسـلوك الطلبة، خاصـة في الكليات الإنسـانية وبمتوسـط حسابي تراوح بين (2.25 و2.98) حسب المتوسطات الحسابية التي خضعت في استخراجها لمعاملات ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا). وبشكل عام كانت النتائج إيجابية، إلا أنها كانت أعلى عند طلبة الجامعة الأردنية مقارنة بجامعة آل البيت. كما أثبتت الدراسـة الفرضـية التي اسـتندت عليها بوجود علاقة إيجابية في

الوسائل العلمية والظروف العامة التي توظفها الجامعات – كمؤسسات تعليمية – وبين تنمية الثقافة المدنية لدى الطلبة والقدرة بالتالي على تفاعلهم المجتمعي.

9. دراسة: الخطيب (2010) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التربية المدنية في تنمية مرونة الأنا في الشخصية الفلسطينية من خلال: أولًا: تحليل مقررات التربية المدنية لمرحلة التعليم الأساسي من الصف الأول حتى الصف التاسع. ثانيًا: التعرف على دور التربية المدنية في تنمية مرونة الأنا في الشخصية الفلسطينية من خلال تطبيق مقياس مرونة الأنا على تلاميذ الصف التاسع الأساسي على عينة مقدارها 325 طالبًا وطالبة من جميع مناطق قطاع غزة. ولقد توصلت الدراسة إلى أن مقررات التربية المدنية تتضمن مفاهيم التربية الأساسية وهي (المدنية، المواطنة، حقوق الإنسان) من خلال المفاهيم والفعاليات المدرسية التي كانت مناسبة للمرحلة العمرية والمستوى التعليمي لكل صف في مرحلتي التعليم الأساسي الدنيا والعليا من الصف الأول الابتدائي حتى الصف التاسع الإعدادي، حيث تبين أن تلاميذ الصف التاسع الأساسي من الذكور والإناث من مختلف مناطق قطاع غزة كعينة للدراسة يتمتعون بمرونة كافية في الشخصية والتي كانوا قد اكتسبوها في سنوات تعليمهم السابقة بما يتناسب وطبيعة نموهم، وهذا ما يشير إلى أن تأسيس الحياة في المجتمع المدني الفلسطيني تزرع في أبنائه منذ سنوات عمرهم الأولى خاصةً في المدارس ما له دور رئيس في اكتساب وممارسة مفاهيم ومبادئ وقيم وأنشطة وسلوكيات التربية المدنية المتمثلة في المدنية والمواطنة وحقوق والإنسان.

10. دراسة Lynna J (2002)، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر عامل السن في إدراك الطلبة لقضايا التربية المدنية، بقيمها وسلوكياتها في المؤسسات التعليمية.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وطبقت أداة الاستبانة على عينة مختارة من طلبة المدارس العامة في المراحل الأولى من التعليم والمراحل المتأخرة بلغ حجم العينة (754 طالبًا وطالبة) في نيويورك بالولايات المتحدة. ومن خلال مقارنة إدراك الطلبة كبار السن والطلبة صغار السن لقضايا الحرية الشخصية وحرية الرأي الممارسة في الوسط التعليمي وعلاقتها بالتوجيهات والسياسات المركزية للعملية التعليمية، خرج الباحث بنتائج، من أهمها: أن الطلبة كبار السن يوافقون على وجود ممارسة للحرية الشخصية بنسب متفاوتة، كما يرون أنه لا تعارض بين الحرية والتوجيهات المركزية في بيئة التعليم. بينما أظهرت النتائج وبصورة قوية أنه يوجد تعارض بين الممارسة للحرية والمركزية من وجهة نظر الطلبة صغار السن، حيث أكدوا على أن هناك فجوة كبيرة بين الممارسة وما هو مدون في اللوائح والقوانين، إلى جانب وجود عراقيل توضع أمام صغار السن في ممارسة حرياتهم، بما يتناقض مع التوجهات العامة التي تدعم هذا الجانب. وأوصى الباحث بالاهتمام بالإشراف المباشر على رسم وتنفيذ التوجهات والسياسات العامة لممارسة الحرية داخل المؤسسات التعليمية؛ بما يتناسب وطبيعة الوسط التعليمي صغارًا وكبارًا، بحيث لا يوجد تعارض بين الواقع والسياسات التي تسير عليها مؤسسات التعليم.

11. دراسة Smith 1995م، هدفت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الذي مفاده هل يعد الهدف الحقيقي للتعليم المدرسي إخراج مواطنين صالحين ومؤمنين بواجباتهم وقادرين على العمل من أجل المدنية؟ توصلت الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس فيها إلى أنه إذا كان الأمر كذلك فلا بد من تقرير أن التعليم المدني يتطلب تعديل المناهج المدرسية بالإضافة إلى تعديل طرائق وضع هذه

المناهج موضع التنفيذ، وكذلك التقنيات التي تتفاعل بها المدارس مع المجتمعات المحلية المحيطة وذلك من أجل بناء ثقافة مدرسية تعكس مبادئ المدنية، وخلصت الدراسة إلى أنه يجب أن تتضـــافر الجهود من أجل خلق جو من التفاعل والتعاون والعمل بروح الفريق الواحد في مجتمع تسوده الثقة والمحبة ليكونوا قادرين على العمل لتطبيق مبادئ المدنية ولخلق مجتمع ديمقراطي).

علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية:

تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الهدف العام الذي يدور حول التسلط التربوي والحياة المدنية، فكل دراسة تناولته من زاوية خاصة فمثلًا دراسة سعد 2015م، تناولت التســلط التربوي بأنواعه وربطته بالإنجاز من زاوية نظرية وعملية في ظل الممارســات المدنية، واشتركت الدراستان بالمنهج والأداة واختلفتا في ميدان التطبيق مجتمع وعينة البحث. كذلك نجد دراسة سميث 1995م تختلف عن دراستنا الحالية في كونها دراسة نظرية تحليلية، تسعى لتحديد الهدف العام من التعليم وعلاقتها بالحقوق والواجبات المدنية، بينما دراســتنا الحالية تطبيقية تسعى للكشف عن واقع الحياة المدنية في المدرسة وعوامل منع تطبيق قيمها ومبادئها، تتقارب معها دراسة لينا 2015، والتي تبحث عن أثر عامل السن في إدراك الطلبة لقضايا التربية المدنية، بقيمها وسلوكياتها في المؤسسات التعليمية. وتتوافقان في الموضوع مع اختلاف المنهاج ولها صلة بدراستنا الحالية في أثر المتغيرات الممارسات داخل المدرسة. كما نجد دراســة: معتوق (2015)، تناولت التربية المدنية من بعد آخر وهو تحليل المنهاج، وهي تختلف عن دراســتنا الحالية في كونها نظرية وفي بلد مختلف ومنهج مختلف كونها هدفت إلى التعرف على دور منهاج التربية المدنية بمرحلة التعليم الابتدائي في التكوين على المواطنة في المغرب العربي. بينما نجد توافقًا بين دراستنا الحالية ودراسة: المقداد، والسرحاني(2013) في

معرفة أثر البيئة التعليمية بمجالاتها المختلفة على الثقافة المدنية، واتفقتا بالمنهج والأداة، وأخيرًا نجد دراسة: أبو عواد(2015)، تقترب من دراستنا الحالية في تناول موضوع الممارسات التسلطية ولكنها تختلف عن دراستنا الحالية في كونها طبقت على مديري المدارس بالإضافة الى إضافة هدف معرفة علاقتها بمستوى الدافعية للإنجاز لدى معلمي المدارس الأساسية الحكومية في مديرية تربية عمان الثالثة، وهو ما تختلف به عن دراستنا الحالية.

لقد استفاد الباحث مما سبق من الدراسات السابقة في بلورة فكرة موضوع الدراسة الحالية والتي تدور حول الحياة المدنية والممارسات التربوية التسلطية وتأثيرها على الأولى، كما استفاد الباحث في صياغة أهداف وأسئلة الدراسة ومحاولة البحث عن اتجاه جديد لتناول الموضوع، من زاوية أخرى استفاد الباحث من الدراسات السابقة من إطارها النظري في تناول موضوع الثقافة المدنية والتربية المدنية وموضوع التسلط التربوي وآثاره، وعلاقة تأثرهما ببعض، وكذلك استطاع الباحث بناء أداة الدراسة من الإطارات النظرية للدراسات السابقة وأدواتها، في تحديد مجالات وفقرات الاستبيان بما يتناسب مع الدراسة الحالية.

الفعل التربوي طريق الانتقال إلى الثقافة المدنية:

ترى المدرسة الرأسمالية الغربية أن الثقافة هي انعكاس لفلسفة الفرد وفكره والنظرة إليه. والمدرسة الماركسية ترى أن الثقافة هي انعكاس لفلسفة المجتمع والنظرة إليه. والمدرسة الإسلامية ترى في الثقافة انعكاسًا لتصور الإسلام للفرد والمجتمع على حد سواء (هندي، 1995م، ص71). وبناء عليه فإن الثقافة المدنية نمط الفكر السائد في المجتمع المدني الذي يحدد نظرة الأفراد للحياة والإنسان والسلوك والعمل والسلطة والقانون والإدارة والاقتصاد وكذلك أساليب الحياة والعمل الجماعي والعلاقات الاجتماعية وفق موجهات القيم

والاتجاهات المدنية (فروان، 2005م، ص20). التي تؤسسها التربية عبر مؤسساتها ووسائطها بتجييش جوانبها المختلفة لنقل تلك الثقافة للأجيال عبر مناهجها ومناشطها وأساليب وسلوكيات تعامل القائمين عليها. (العبدلي، 2007م، ص57). ووفق قيم ومشاعر ومعلومات ومهارات تؤثر في توجهات الطلبة نحوها، (الشعبي، 2005م، ص35) لتشكل في الإجمال تصورات فكرية تحكم علاقات الأفراد مدنيًّا داخل نظم المؤسسات، بما يكفي لتعبئة الإرادة المجتمعية في حركة اجتماعية منظمة ومشروعة لتحقيق أهداف وطموحات المجتمع المدني (مكروم ،2004م، ص 209)، الذي يواجه القيم التقليدية السلبية ويؤكد المساواة ويفترض العقلانية وتنمية القيم الإبداعية (القصبي، 1994م، ص 66). التي تشكل سلوك الإنسان وتمكنه من المشاركة الفعالة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع القرارات المجتمعية وضبط سلطة الحكومة لاعتبارات المصلحة العامة وإدارة العمل الوطني سلميًّا. (القطب، 2007م، ص 317). ومن خلال الحياة المدنية يمكن تحديد أسلوب الحياة للأفراد للاسترشاد به إلى السلوك السليم، ليصل في نهاية المطاف إلى عملية إرضاء نفسي من خلال إشباع الحاجات الإنسانية (ناصر،1992م، ص131).

والثقافة المدنية بما تحويه من مبادئ وقيم هي نتيجة تراكم من الإنجازات البشرية، والتزاوج بين الثقافات قدر محتوم بسبب تقدم وسائل الاتصال وهذا بدوره يحتم الاستفادة من المنجزات الثقافية العالمية، (الوطحي، 2000م، ص220). لذلك تبرز أهمية إكساب الطلبة الثقافة المدنية في كونها تمثل مؤشرًا واضحًا لطابع التنمية السياسية المدنية والتي يحظى بها النظام السياسي ومدى تحقيق تلك التنمية وكذلك تمثل الثقافة المدنية مقياسًا لمدى الاستقرار من عدمه للنظام السياسي الموجودة فيه ومدى فاعلية ذلك النظام وإمكانيات وجود ديمقراطية من عدمها (القصبي، 1994م، ص167). حيث تعمل على تأكيد المفاهيم والقيم الأساسية

المرتبطة بالانتماء لكون ما يتولد عن الانتماء من مسؤوليات هو مصدر التزامات الفرد ومن ثم يكون القانون واحترام حريات الآخرين والعمل على تحقيق الأهداف القومية ضمانات لحركة أبناء الوطن تجاه قضايا واحدة (مكروم، 2004م، ص221-222)، ولتأسيس مجتمع مدني يلتزم بـ:

- الاطلاع على التجارب الناجحة في مجال التطبيق المدني وتحقيق الاستفادة القصوى منها.
- دعم مؤسسات المجتمع المدني وتعظيم أدوارها في إكساب المواطن خصائص السلوك المدني.
- سيادة التعليم المدني ونشره عبر أرجاء المجتمع (القطب،2007م، ص324-325).
- تعميق الوعي الاجتماعي والسياسي عند الأفراد وتبصيرهم بسلبيات القيم التسلطية.
- تثقيف الأفراد من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التربوية والتعليم والمنظمات الجماهيرية والشعبية والإرشاد والدراسة الاجتماعية لسلبية القيم التسلطية التخلفية.
- ربط التغيير بالجانب الوطني والقومي الذي يجعل من الفرد أداة في مواجهة الممارسات التسلطية السياسية والأمنية التي يواجهها المجتمع. (الطبيب، 2001م، ص 106-107).
- تهيئة المناخ الاجتماعي التربوي المدني المناسب الذي يمارس الأفراد فيه ويتعلمون كيف يكونون ديمقراطيين وهم يلعبون أدوارهم الاجتماعية المختلفة (زهران،2002م، ص198).

إن تحول المجتمعات وانتقالها إلى المدنية لا يمكن أن يحدث من دون تحول ثقافي موجه

لســـلوك المواطنين في هذا الاتجاه أو بدون توافر الآليات التي يتم من خلالها تأكيد وتفعيل الممارســة المدنية، أي أنه لا يمكن الســير بنجاح على طريق التطور المدني بدون النجاح في تحقيق ثورة ثقافية – لنشـــر ثقافة المدنية – ترســـخ في المجتمع القيم التي تخدم التطور المدني وبخاصة قيم التسامح والحوار والتعاون والتنافس السلمي (القطب،2007م، ص322)، فالتعليم الرسمي بما يتضـــمنه من محتوى ثقافي يقدم للطلبة بالمدارس، يعد أحد وأهم أدوات تشـــكيل ثقافة المواطن باعتبار التربية أســـاس بناء ثقافة المواطنة (كيلاني، 2003م، ص29). حيث أن هناك قاسم مشترك للسلوكيات والقيم والعادات يجب أن تتوافر عند الإنسان ليصبح منتميًا لثقافة معينة... وليصبح الفرد كائنًا اجتماعيًّا عليه أن يتعلم ويقلد الأنماط والسلوكيات والقيم الخاصـــة بالثقافة التي يعيشـــها في نطاقها، وعلى هذا الأســـاس يكوّن الأفراد ثقافة معينة، متشـابهين إلى حد ما في الكثير من الصـفات والسـمات المجتمعية العامة (الرشـدان وجعنيني، 1994م، ص206).

وتســتطيع المدرســة أن تســهم في التغير الثقافي المدني من خلال تغيير فلســفتها في المجتمع، بحيث يكون التعليم فيها من حيث الأداء وتنظيماته مدنيًّا، والإدارة وســياســتها وأساليبها مدنية، والمدرسين وكفاءاتهم ونمط تعاملاتهم مدنيًّا والمناهج وأهدافها كفيلًا بتكوين المواطن المدني، بحيث تكون المدرسة قادرة بالتالي على مجاراة خطى تغيير المجتمع وعلى القيام بمســـؤوليتها الإضـــافية في إعداد أعضـــاء معينين من المجتمع للقيام بدور فعال في عملية التغيير(عبود والنوري ، 1979م، ص95)، يترتب على ما سبق وظائف جديدة للمدرسة تتمثل في إحلال بعض السمات الثقافية المدنية الجديدة مكان القديمة التسلطية أو إضافة الجديدة إلى القديمة ويوجد بينهما تعايش أو التوفيق بينهما ليشكل نسقًا جديدًا من الثقافة فيحصل ما يسمى بالتجديد وهو التوصل إلى بناءات ثقافية مدنية جديدة (الرشدان وجعنيني ، 1994م

،ص 207)، كونها تتطلب مجتمعًا متعلمًا مثقفًا... قادرًا على تقبل التغيير والاتجاهات السياسية التي تقتضيها ظروف وطنه ومجتمعه (ابراهيم، 2006م، ص330).

آثار الممارسات التسلطية على الفرد والتربية المدنية:

تسعى التربية المدنية إلى تنمية القيم المحفِّزة للسلام الاجتماعي والتسامح وقبول الآخر، واحترام القانون والنظام، وتحقيق العدالة، والرقي في التعامل الإنساني، وتعزيز المواطنة المتساوية، دون النظر إلى الأصل والقبيلة والدين والمذهب، وهذه القيم أصيلة وعريقة في الكتاب الكريم، تجسِّدها الآيات: "وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن"، و"وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونًا وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلامًا"، و"ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم."(سعد،2015،ص125)، وهي تتواكب مع الاتجاهات التربوية الحديثة التي تؤكد على أهمية بناء الشخصية الإنسانية السوية من خلال احترام شخصيات الطلبة وصون كرامتهم، والابتعاد عن أسلوب القهر والتعسف، والدكتاتورية الذي يذهب جمال النفس، ونقاءها، وصفاءها ويوفر عند الأفراد الاستعداد للمكر، والخداع، والكذب، والأنانية، والكبر والكثير من الآفات(، ,89.P.Alexander L. 2003) وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون " ومن كان مرباه بالعسف والقهر من الذكور أو المماليك أو الخدم سيطر عليه القهر، وضيق على النفس في انبساطها، وذهب بنشاطها، ودعاه إلى الكسل، وحمل على الكذب والخبث، وهو التظاهر بغير ما في ضميره خوفًا من انبساط الأيدي بالقهر عليه، وعلمه المكر والخديعة، لذلك صارت له عادة وخلقًا، وفسدت معاني الإنسانية التي له من حيث الاجتماع والتمدن وهي الحمية والمدافعة عن نفسه ومنزله، وصار عالة على غيره، بل وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخلق الجميل، فانقبضت

عن غايتها، ومدى إنسانيتها فارتكست وعادت في أسفل السافلين " (ابن خلدون ،2001، 617). لذلك تسعى التربية المدنية في المدرسة إلى:

- تكوين الوعي الاجتماعي بالنظام المدني ومبادئه وأهدافه وقيمة وطموحاته وأدواته.
- تحويل الأفكار والمبادئ المدنية إلى سلوكيات واقعية تجسد الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وتستأصل الاحتكار والنفاق ومحاولات الظهور على حساب الغير.
- تقمص حركة الواقع السياسي في إطار المدرسة من عمليات اختيار القيادات وتنظيم حرية العمل الحزبي وعمليات تداول السطلة وإعلاء روح التعددية. (القصي، 1994م، ص167).

إن المؤسسات التربوية والتعليمة وفي مقدمتها المدرسة، وهي تؤدي رسالتها الإنسانية والمدنية لا شك أنه قد ترافق أدوارها بعض الممارسات التسلطية نتيجة لخبرات وعوامل مختلفة، خاصة وأن الثقافة المدنية تناهض التسلط والاستقواء وإهدار كرامة الانسان، الأمر الذي يتعارض مع المصالح الضيقة سواء كانت شخصية أو فئوية، وبرؤية متفحصة لواقع مؤسساتنا التربوية ومنها مدارسنا نجد أنها تعاني من: الخبرات التربوية التقليدية السابقة لبعض القائمين على المؤسسات التربوية في إطار الأسرة أو المؤسسة التعليمية التي تخرج منها، حيث أن الفرد يكتسب شرعية التسلط نتيجة تلك الخبرة والتي أصبحت كقيمة لا يستطيع الانفكاك عنها. (وطفة، 1999م، ص53). يتضح ذلك من خلال ممارسات تتنافى مع الأهداف المدنية للمؤسسة لاعتقادهم بأن المدنية في تلك المؤسسات عمل مظهري مضيع للوقت والمال، وكل ذلك ناتج عن افتقار رؤية القائمين على تلك الإدارة للدور المدني للمؤسسة مما يترتب على ذلك مضايقتها للمدرسين والطلبة ذوي التوجه السياسي المدني. كما نجد اهتمام القائمين على تلك الإدارات مهتمين بالتركيز على الجانب الأكاديمي وجعل وقت الدرس محصورًا في

المعلومة المجردة ولا توجد مساحة كافية لممارسة أو تعليم السلوك المتعلق بقيم الثقافة المدنية. وكل هذا يتنافى مع أبعاد التربية المدنية التي تؤكد على:

- تنمية القيم الإبداعية والتزام الأسلوب العلمي.
- تحقيق المساواة وإتاحة المشاركة بغض النظر عن الاختلافات العقائدية أو الدينية أو السلالية.
- مواجهة القيم والاتجاهات التسلطية القائمة على الإذعان والتقوقع والبعد عن الموضوعية والاهتمام بالمظهرية وبالنشاط الشفهي أكثر من العمل الجاد. (القصبي، 1994م، 49).

فهنالك الكثير من المشكلات التي تؤثر في التربية المدنية إذ نجد الخلافات السياسية على الساحة العامة تنعكس سلبًا على مجتمع المدرسة، مما يترتب على ذلك وجود تداخل بين العمل التربوي والسياسي، فتنصرف الأنظار نحو المماحكات الحزبية بدلًا من القيام بتنشئة الأفراد على القيم التي تؤلف وتجمع وتجسد الوحدة الوطنية، يرجع ذلك للاعتقاد الخاطئ عند بعض المدرسين بأن التربية المدنية تقع خارج نطاق عملهم ومسؤولياتهم التدريسية، كما قد يكون ذلك نتيجة قلة وعي المدرس بالنظريات التربوية الحديثة والخبرات التربوية السلبية السابقة التي تعرض لها المدرس في إطار الأسرة أو المؤسسة التعليمية التي تخرج منها، حيث اكتسب منها شرعية التسلط وأثرت على سلوكه الحالي. يؤكد الباحثون أن السلوك المدني يتسم بالمشاركة الاجتماعية الجادة والاجتهاد في فهم مشاعر الآخرين ومراعاة اهتماماتهم وتقبل الفرد للآخرين على أنهم متساوون معه، فإذا أردنا أن يسود السلوك المدني بخصائصه المختلفة في ثقافتنا، أي يصبح جزءًا من قيمنا واتجاهاتنا وتفكيرنا كأفراد يجب أن نبدأ بتعليم أبنائنا هذه الخصائص في الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، ويكون للمقرر أو

المنهاج المدرسي دور في محتواه وخاصة التربية الوطنية والاجتماعية، وأن نكون قدوة لهم في ذلك، وسوف يسلك معظم الأفراد في الأجيال القادمة من مجتمعنا بعد ذلك سلوكًا مدنيًّا (تركي، 1995م، ص117). فالمقرر الدراسي يعد الركيزة الأساس التي تقوم عليها العملية التربوية والرابط الحقيقي بين المدرس وطلبته أو بين مكونات العملية التربوية وهي تلعب دورًا أساسيًّا في نشر الفكر وغرس المفاهيم والتمهيد لأي سياسة تريد أن تنتهجها الدولة، وهو يحدد الصورة المستقبلية لما ينبغي أن تكون عليه شخصيات الأفراد، وبناءً عليه فإن المحتوى الذي تدور أهدافه حول الكم المعرفي فقط ويهمل تنمية شخصية الطلبة وبناء قدراتهم ومهاراتهم ويدور حول فلك الحفظ والتلقين من قبل المدرس والتلقي من قبل الطالب، تجعل منه سلبيًّا والمدرس فعالًا، يعتمد الطالب التبعية لمدرسه دون إعمال عقله أو حضور شخصيته أو مشاركته في صنع المحتوى أو تعلمه، كل ذلك يكرس السلطات بيد المدرس ويفتح بابًا للممارسات التسلطية من قبل المدرس فتقتل القدرات الخلاقة والإبداعية لدى الطلبة، ويجعلهم غير قادرين على الاضطلاع بتحمل المسئولية والقدرة على القيادة وحل مشكلاتهم مستقبلًا(الرشدان، وجعنيني، 1994،ص 195)، فإغفال محتوى المناهج وطرق التدريس الحالية للمفاهيم والأفكار والقيم والاتجاهات المرتبطة بالثقافة المدنية وخلو أهدافها من الإشارة إلى نشر تلك الثقافة بالطبع سيكون له أثر سلبي على مستقبل المدنية (Kahne, J., & Sporte, S. (2008).)، إذ يخلو مضمون تلك المقررات من المعرفة المدنية واعتماد تصميمها على أساس تقليدي قائم على التلقين والتحفيظ بحيث إنه لا مجال لاستخدام الأساليب المدنية في التدريس، والتي أيدتها النظريات التربوية الحديثة، قد يؤدي إلى نكوص في عملية التربية المدنية، يلاحظ ذلك من خلال عزوف الطلبة عن المشاركة في الفعاليات المدرسية، لانشغالهم بالمقررات الأكاديمية التقليدية، لأن الطالب كثيرًا ما يرتبط أداؤه بما يحويه

معيار تقويم المدرس وهو الكم المعرفي فقط، وطالما أنه لا مجال أيضًا لمفردات الثقافة المدنية في اهتمام المدرس وتقويمه.

إن التربية المتسلطة ينتج عنها خصائص سلبية أهمها التبعية والميل إلى العزلة والإحباط والاضطرابات الانفعالية والجمود السلبي والتوافقية والعداوة والإحساس بالقلق والحزن (وطفة ، 1999م ، ص70 -71)، فما أبعد الناس المغصوبة إرادتهم والمغلولة أيديهم عن توجيه الفكر إلى مقصد مفيد أو توجيه الجسم إلى عمل نافع ....، فالاستبداد يضطر الناس إلى إباحة الكذب والتحيل والخداع والنفاق والتذلل ومراغمة الحس وإماتة النفس (الكواكبي ، 1993م ، ص105)، فغالبًا ما تؤدي التنشئة المعتمدة لأسلوب التسلط في تربيتها إلى نتائج بالغة الخطورة على شخصية الفرد في حياته الاجتماعية، فتجعلها تألف الخنوع والاستكانة لأنها لا بد أن تكرر ما يلقى عليها دون إضافة أو تعديل، فهي تتعايش مع الجبن والخوف حتى تمدنه، ومن ثم تتعود السلبية والاتكالية لأن وظيفتها أصبحت هي التلقي كجهاز استقبال بذلك أضحت الأنانية تحكمها وتدور حول ذاتها، وشخصيات كهذه لا تعرف موضوعًا للإبداع والابتكار وإنما هي في الواقع أداة المستبد لترسيخ واقع القهر(عبود، والنوري 1979م، ص 13). وينتج عن ذلك كله:

- تكوين شخصية يعتريها الخوف الدائم تؤدي إلى وجود إنسان غير سوي يعتريه الخجل والخوف في كل الأحوال ويشعر بعدم الكفاءة وغير واثق من نفسه، ويجسد في كثير من الأحوال شخصية ليس لها القدرة على التمتع بالحياة والتأثير فيها على نحو إيجابي.
- تؤدي الأساليب التسلطية في التربية إلى بناء شخصية انطوائية انسيابية توجه عدوانها

نحو ذاتها، فهؤلاء يفتقرون إلى الأمان ويرهبون الكبار ويشـــكون في قدراتهم ويرهبون الأنظار التي تقع عليهم لأنهم يشعرون دائمًا بمشاعر الخزي والعار، وذلك يقتل كل المشاعر الإنسانية النبيلة.

- وكذلك يترتب على الإفراط في استخدام التسلط بناء شخصية متمردة خارجة على قواعد السلوك وعلى كل قانون وسلطة طلبًا لتفجير مكبوتات القهر والمعاناة الناجمة عما تعرضت أو تتعرض له من ضروب القسوة.
- ومن غير أدنى شك يمكن القول بأن التسلط التربوي ينمي في الشخصية قيم البغضاء والضـــغينة والتســـلط والتصـــلب والجمود والكراهية والقلق والخجل والاضـــطراب والإثم وفقدان القدرة على التكيف والاتكالية وروح الانهزام.

ومن الانعكاسات الخطيرة على حياة الأجيال أن التسلط التربوي كثيرًا ما ينتج جيلًا ضعيفًا ومحبطًا لا يقوى على مواجهة المشكلات والممارسات التسلطية التي تواجهه، ناهيك عن قدرته على تحقيق المنجزات، والشخصية التي تنجم عن فعل التسلط تتميز بالقدرة الكبيرة على الطاعة والخضوع والتنفيذ والاستسلام وتعاني ضعفًا واضحًا في القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ، وفي القدرة على المساءلة و المناقشة والنقد والتمحيص والتنقيب والموازنة بين الأشـياء (وطفة، 1999م ، ص59)، إذ تنتهي في الغالب التربية التســلطية إلى إيجاد إنســان خانع يتجنب القهر والقوة والأذى عن خبث أحيانًا وعن إحساس بالضعف أحيانًا أخرى، وهو بالتالي لا يعترض بل ينتقم عندما تسنح له الفرصة بأسلوب المراوغة فالتربية المتسلطة ينتج عنها عقدة النقص والخصاء الذهني وعقدة الإهمال وعقدة المنافسة وعقدة الذنب وعقدة فقدان الأمن والاتجاه التســـلطي في التربية يمكنه أن يفســـر مختلف مظاهر الاضـــطرابات والأمراض النفسية.

إجراءات الدراسة:

منهجية الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات ويتلاءم مع أهداف الدراسة وأدواتها، وهو من أكثر المناهج استخدامًا في التربية وعلم النفس.

مجتمع الدراسة: هم كافة المدرسين والمدرسات العاملين في المرحلة الأساسية والثانوية في مدارس التعليم العام بمدينة مأرب والذي يقدر عددهم بـــ(1460) معلمًا ومعلمة، منهم (580) معلمة، و(880) معلمًا، بحسب البيانات التي حصل عليها الباحث من مدير التعليم بمكتب التربية بمدينة مأرب، وتم اختيار مدينة مأرب كونها محل إقامة الباحث وعمله، لاسيما وقد أصبحت بسبب الحرب تجمعًا سكانيًّا يمثل كافة المناطق والشرائح والفئات الاجتماعية لمحافظات الجمهورية وهي المكان الأكثر حراكًا في الفترة الحاضرة.

عينة الدراسة: ولاختيار عينة الدراسة من إجمالي عدد المدرسين والمدرسات ووفق متغيرات الدراسة في المدارس التي تم تحديدها بعشرين في المائة من إجمالي أفراد المجتمع الأصلي وعن طريق القرعة تم اختيار مدرسة (الميثاق، والشهيد محمد هايل، ومدرسة صفية، وبلقيس وخديجة، والوحدة) وبطريقة عشوائية تم اختيار عينة الدراسة 20% وبعد استبعاد الاستبانات غير الصحيحة تبقى 252 استبانة أي ما نسبته 17% من إجمالي أفراد المجتمع وبحسب الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) يوضح أعداد أفراد المجتمع والعينة

المتغيرات	الجنس		نوع المدرسة		الإجمالي	النسبة
	ذكور	إناث	أهلي	حكومي		
عدد أفراد المجتمع	880	580	478	982	1460	%100
عدد أفراد العينة	133	119	121	131	252	%17

أداة الدراسة: تم استخدام أداة الاستبانة باعتبارها الأداة الأكثر استعمالًا في الدراسات الوصفية الإنسانية، لما توفره من وقت وجهد مع الحصول على معلومات مباشرة، وبحرية تامة للمبحوث، وقد قام الباحث بتصميمها وفق الخطوات العلمية بحيث تم تقسيمها إلى قسمين: القسم الأول يتضمن المعلومات المطلوبة من المبحوث. والقسم الثاني تضمن محاور الدراسة وفقراتها المعبرة عن الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية. ولتوخي الدقة والموضوعية في وصف نتائج الاستبانة كما بينتها المتوسطات الحسابية قام الباحث بإيجاد القيم الحسابية الفعلية للخيارات المتاحة للمبحوثين وفقا لمقياس ليكرت الرباعي والمحددة (4 – 3 –2 –1). حيث تم إيجاد المدى بين الخيارات من خلال إيجاد المدى بين أعلى درجة وأقل درجة (4-1=3) وقسمة الناتج على أعلى درجة (4/3=0.75) وبذلك أصبح طول كل مستوى. 75. فيصبح كل مستوى على النحو الآتي:

المستوى الأول: المدى من (1) إلى أقل من (1.75).

المستوى الثاني: المدى من (1.75) إلى أقل من (2.5).

المستوى الثالث: المدى من (2.5) إلى أقل من (3.25).

المستوى الرابع: المدى من (3.25) إلى أقل من (4).

– تم حساب المتوسط من خلال حساب مجموع البدائل (4+3+2+1) وقسمتها على عددها (4) وكان المتوسط (2.5).

صدق الأداة: للتأكد من صلاحية الأداة قام الباحث بإعدادها و عرضها على مجموعة من الخبراء، وقد كانت أبرز ملاحظاتهم: فيما يتعلق بمجالات الاستبانة رأى الأساتذة المحكمون استبدال مجال الإمكانات البشرية بمجال الفعاليات المدرسية الصفية واللاصفية، وتم دمج مجال طرق التدريس بمجال المنهج وإعادة تسمية المحور بالمقررات الدراسية وأساليب تدريسها، كما تم إضافة اسم المدرسة إلى جانب الإدارة، وبذلك صار اسم المجال الأول الإدارة المدرسية، وإلغاء المجال الخامس المنهج الخفي، وأصبحت مجالات الاستبانة تتمحور في(الإدارة المدرسية، علاقة المدرس بطلبته، المقررات الدراسية وأساليب تدريسها، الفعاليات المدرسية الصفية واللاصفية). كما وضعت العديد من الملاحظات فيما يتعلق بمفردات كل مجال حيث تم نقل بعضها من مجال إلى آخر وتعديل بعضها الآخر. كما تم استبعاد بعض العبارات والجمل والكلمات من الاستبانة واستبدالها بأخرى مناسبة، ومن ثم إعادة الصياغة إجمالًا بما يتناسب مع التعديل والمقترحات. وللتأكد من **ثبات الأداة** تم اختيار خمسين فردًا من العينة وحساب معامل الثبات وفقا لمعادلة كرنباخ الفا لحساب الثبات، وبلغ ثبات محور الجنس (.82) ومحور ثبات محور نوع المدرسة (.78)، وثبات محور سنوات الخبرة (.80)، وإجمالًا كان ثبات الاستبيان (.80) وهذه القيم مقبولة وجيدة، وتؤكد أن معامل الثبات عالٍ ومناسب لتطبيق الأداة على أفراد العينة لمعرفة الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية والتي تضمنتها فقرات الاستبيان.

الأساليب الإحصائية:

استخدم الباحث برنامج SPSS لإجراء المعالجات الإحصائية مستخدمًا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة آراء أفراد العينة حول فقرات الاستبانة، والاختبار التائي، واختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة دلالة الفروق الاحصائية تبعا لمتغيرات الدراسة، وقبلها استخدم الباحث معادلة كرونباخ الفا لمعرفة ثبات الاستبانة.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

نتائج سؤال الدراسة العام: والذي ينص على: ما الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي الحكومية والأهلية في مدينة مأرب؟

والمتضمن معرفة أبرز الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية في المدرسة، وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (2) لإعطاء صورة إجمالية عن درجة الموافقة، ومن ثم تم استخراجها على مستوى كل فقرة في المجالات الأربعة كل على حدة.

جدول رقم (2) يوضح آراء العينة حول مجالات الاستبانة

مجالات الدراسة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
الفعاليات المدرسية	3.55	0.56	1
علاقة المدرس بطلبته	3.06	0.47	2
علاقة الإدارة المدرسية بمنتسبيها	2.97	0.69	3
الاستبانة ككل	3.19	0.38	

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2) ارتفاع نسبة آراء العينة بالموافقة وبدرجة كبيرة على محاور الاستبانة بمتوسط (3.19)، إذ تصدر محور (الفعاليات المدرسية) بقية محاور الاستبانة بمتوسط (3.55)، بينما جاء محور (علاقة المدرس بطلبته) في المرتبة الثانية بمتوسط (3.06)، وفي المرتبة الأخيرة جاء محور (علاقة الإدارة بالمكونات المدرسية) وبمتوسط (2.97). ويفسر الباحث الموافقة المرتفعة لنسبة التسلط المدرسي المعيق للتربية المدنية إجمالًا إلى الخبرات التربوية التسلطية المسيطرة على مكونات العملية التعليمية داخل المدرسة، إذ لا يزال المناخ المدرسي متأثرًا بدرجة كبيرة بالقيم التسلطية الموروثة عن الحياة المجتمعية العامة، والتي شملت الإدارة ومدرسيها وفعالياتها المختلفة، مما قد يشكل عائقًا كبيرًا أمام محاولة نشر الثقافة المدنية وقيمها الحضارية.

وبتحليل تلك النتائج يتضح أن الموافقة على الممارسات التسلطية المتعلقة بمجال الفعاليات المدرسية تصدرت قائمة المجالات المعيقة للتربية المدنية بما له من تأثير على جوانب الحياة المدرسية ورسم السياسة العامة لها، فالنشاط هو محور الحياة المدرسية سواء كان نشاطًا طلابيًّا أو إداريًّا أو يتعلق بالمدرسين أو بالحياة الثقافية العامة، فمن خلاله ترتسم صورة الحياة المدنية داخل المدرسة، وتترسخ الأفكار في العقول وتكتسب المهارات المدنية من خلاله، وهذا مؤشر على أهمية الاعتماد على جانب الفعاليات المدرسية أكثر من غيره في نشر ثقافة المدنية قيمًا وآليات، لكونها مجالًا عمليًّا تشد الطالب إليها وتشوقه للتفاعل معها، لذلك نجد مؤشرات التسلط مسيطرة سيطرة كبيرة عليه، وبالتأمل إلى الممارسات التسلطية في محور علاقة الإدارة المدرسية بمكوناتها وورودها في آخر المجالات يرجع ذلك الباحث إلى أن الإدارات المدرسية قد تكون فعلًا أفضل إلى حد ما في الوعي بالتربية المدنية، أو أن تأثيرها سلبي على إجابات المدرسين مما جعلهم يعطون الإدارة أقل درجة من التسلط خوفًا من ردود الفعل.

وللإجابة عن الأسئلة الفرعية للدراسة تم حساب المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لفقرات كل مجال على حدة وكانت النتائج على النحو الآتي:

نتائج الدراسة المتصلة بالسؤال الذي ينص على ما الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي الحكومية والأهلية في مدينة مأرب، فيما يتعلق بمجال الفعاليات المدرسية؟

جدول رقم (3) يوضح آراء العينة حول الممارسات التسلطية في مجال الفعاليات المدرسية

م	الممارسات التسلطية المتعلقة بالفعاليات المدرسية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
24	ضعف الحوافز والإمكانات لتفعيل الفعاليات المدرسية المدنية.	3.87	0.87	1
33	إضفاء الصبغة الحزبية على الفعاليات المدرسية وفق توجه الإدارة	3.80	0.91	2
30	فرض فعاليات سياسية موجهه وفق توجه إدارة المدرسة	3.75	0.81	3
34	الروتين الممل للأنشطة التقليدية المدرسية التي لا تحفز منتسبي المدرسة ولا تنمي قدراتهم.	3.71	0.85	4
23	عدم تكافؤ الفرص أمام منتسبي المدرسة لإبراز قدراتهم، وحصرها في أفراد معينين.	3.59	0.71	5
28	توجه المدرسة نحو أنشطة شكلية لا تنمي القدرات الذاتية لمنتسبي المدرسة.	3.58	0.61	6

م	الممارسات التسلطية المتعلقة بالفعاليات المدرسية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
32	الحد من الفعاليات المدرسية الديمقراطية واعتبارها مضيعة للوقت والمال والوقت.	3.44	0.80	7
29	منع منتسبي المدرسة من تكوين النقابات التي تمثلهم.	3.42	0.58	8
26	إلغاء الانتخابات والتصويت واعتماد التعيين.	3.41	0.82	9
27	ندرة الفعاليات المدرسية التي تشجع الثقافة المدنية والتركيز على تلميع ذوات بعض قيادة المدرسة.	3.38	0.75	10
31	الفعاليات لا تثير المنافسة التي تلبي وجهة نظر الطلبة المدرسين والاداريين وحاجاتهم ومواقفهم	3.38	0.78	11
25	محتوى الفعاليات يحقق أغراض شخصية ولا يؤكد على الهوية الوطنية وقيم المجتمع المدني.	3.33	0.85	12
	المتوسط العام لكافة فقرات المحور	3.55	0.56	

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن المتوسط العام لمجال الفعاليات المدرسية (3.55) وهو يشير إلى موافقة أفراد العينة على فقرات المجال المتضمنة الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية في مجال الفعاليات المدرسية وبدرجة كبيرة، ما يعني أن المدرسة لا تزال تسيطر على أنشطتها النمطية السائدة للثقافة الاستبدادية والتي تعكس وضع المجتمع العام الذي يعتبر المجتمع المدرسي صورة مصغرة له، وهي نسبة عالية يقر فيها أفراد العينة موافقتهم على أن ما لمسوه أو ما ارتأوه من خلال عملهم التربوي أن تفاعل الطالب يلعب دورًا كبيرًا

في التربية المدنية لأنه ومن غير المعقول أن يكون المقصود بعملية التربية في منأى عن هذه العملية الموجهة نحوه، وبالضرورة لابد من جذب أنظار الطلبة واهتماماتهم نحو هذه المفاهيم

والسلوكيات الجديدة وبالسبل الكفيلة باستمالتهم، ويرجع الباحث أسباب ذلك العزوف إلى انصراف المدرس للمقرر الدراسي الظاهر فحسب وشغل كل وقت الطلاب في هذا الجانب، وقد يكون هذا مرتبطًا بسياسة معظم المدارس التي نهجت على مخاطبة المدرس بالقيام بمهمة التدريس وكرست هذه السياسة في جميع الأحوال والظروف والمناشط.

تصدر المجال الفقرة (ضعف الحوافز المادية والمعنوية لتفعيل الفعاليات المدرسية المدنية.) بمتوسط (3.87) ويفسر الباحث هذه الموافقة الكبيرة لهذه الفقرة أن الاتجاه السائد في المدرسة لا يزال ينظر إلى النشاط المدرسي كشيء ثانوي مع أنه العامل المهم في تنمية شخصية الطلبة وتنمية مهاراتهم العلمية والمدنية، لذلك ونتيجة لسيطرة القيم الإدارية التسلطية في المدرسة فإنها لا تعطيه أولوية مادية، ولا حتى أهمية معنوية لدعمه وتفعيله. وهي أعلى نسبة بين فقرات الاستبانة بشكل عام ويدل ذلك على أهمية العامل المادي والنفسي في القيام بالفعاليات المدرسية واستمرارها وبوتيرة عالية وتفاعل جاد من قبل الطلبة والقائمين على تلك الفعاليات المدرسية، وهذه المشكلة قائمة بذاتها في كافة مجالات الفعاليات المدرسية وخاصة فيما يتعلق بالتثقيف المدني والذي يتطلب أعباء وتكاليف مالية إضافية لإجراء الفعاليات المتعقلة به كالانتخابات والاستفتاءات وتغطية نفقات مؤسسات المدنية كالاتحادات والجمعيات والمنشورات الإعلامية المتنوعة، ويرجع الباحث ارتفاع نسبة المؤيدين من عينة الدراسة على هذا البند إلى إغفال معظم الإدارات المدرسية أثناء وضع الخطة المالية للنشاط وإسقاطه من قائمة الموازنة المالية نظرًا لعدم ورودها بشكل صريح في سياسة الوزارة ولوائحها، وإن أقرت ميزانية لهذا الجانب فتوظف في جوانب ومصارف أخرى لا تخدم النشاط مما يعود بذلك سلبًا على مجريات الفعاليات المدرسية فضلًا عن وجودها من عدمها وهذا ما لمسه أفراد العينة وعايشوه في مدارسهم وهو من أقوى العوامل المؤثرة على مجريات الحياة المدرسية .

بينما نجد أن الموافقة كانت أقل أهمية في الفقرة (محتوى الفعاليات يحقق أغراض شخصية ولا يؤكد على الهوية الوطنية وقيم المجتمع المدني) وبمتوسط (3.33) ويفسر الباحث قلة أهمية هذه الفقرة لدى أفراد العينة لقلة ممارسة هذا السلوك التسلطي في الوسط العام المدرسي وربما كان هنالك تحيز باعتبار المدرسين مكون من مكونات المجتمع المدرسي لذلك ينظرون إلى أنفسهم أنهم لا يمارسون هذا السلوك بدرجة كبيرة، ومن جانب آخر فإن المصالح الشخصية لا تظهر لكافة العاملين في المدرسة.

نتائج الدراسة المتصلة بالسؤال الذي ينص على ما الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية في مدارس التعليم الحكومية والأهلية في مدينة مأرب، فيما يتعلق بمجال علاقة الإدارة المدرسية بمنتسبيها؟

جدول رقم (4) يوضح آراء العينة حول الممارسات التسلطية في مجال علاقة الإدارة بمنتسبيها

	الممارسات التسلطية في مجال علاقة الإدارة بمنتسبيها	المتوسط	الانحراف	الترتيب
1	تدخل الإدارة في فرض جوانب حزبية أو شخصية على المدرسين والطلبة مخالفة لمبادئ التربية المدنية.	3.89	0.77	1
4	المركزية الشديدة لدى مدير المدرسة واتخاذه القرارات بصورة فردية.	3.33	0.98	2
2	ضعف ثقة الإدارة المدرسية بقدرات المدرسين والطلبة في إدارة أنشطتهم وتمثيل أنفسهم في المكونات المدرسية.	3.22	0.88	3
7	تعامل الإدارة المدرسية مع مجالس الآباء بسطحية وشكلية وعدم إشراكه في صنع القرارات المهمة للمدرسة.	3.11	0.85	4
3	مضايقة الإدارة للمدرسين والطلبة الناشطين في الجانب الحقوقي.	2.84	1.55	5

	الممارسات التسلطية في مجال علاقة الإدارة بمنتسبيها	المتوسط	الانحراف	الترتيب
5	تمنع الإدارة تكوين كيانات نقابية لاعتقادها بأنها مصادر للفوضى.	2.82	1.33	6
10	تركيز الإدارة على الواجبات في ظل غياب الاهتمام بالحقوق.	2.80	1.12	7
9	لا تراعي الإدارة كرامة المدرس وإنسانيته عند حاجته.	2.77	1.91	8
8	تستخدم الإدارة أسلوب التعيين وتصادر حقهم في الانتخاب.	2.54	0.94	9
6	تثير الإدارة الصراعات بين منتسبي المدرسة لضمان السيطرة.	2.44	1.28	10
	المتوسط العام لكافة فقرات المحور	2.97	0.69	

في الجدول رقم (4) تشير نتائج مجال علاقة الإدارة بالمكونات المدرسية إلى الموافقة المتوسطة على تلك الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية في هذا المجال وبمتوسط (2.97) وهو المجال الأقل أهمية في الموافقة من قبل أفراد العينة ويفسر الباحث ذلك بأن الإدارة المدرسية أقل ممارسة للتسلط في علاقتها مع مكونات العمل المدرسي بحساسية الإجابة على الاستبانة من قبل المدرسين نتيجة الخوف الشائع في الوسط المدرسي لردة فعل الإدارة في حال معرفتها بإجابات المدرسين على فقرات الاستبانة وتقصدهم بالإيذاء، يستشف ذلك من خلال اعتذار البعض عن الإجابة عن الاستبانة لهذا التخوف. تصدر فقرات المجال الفقرة (تدخل الإدارة في فرض جوانب حزبية أو شخصية على المدرسين والطلبة مخالفة لمبادئ التربية المدنية). وبمتوسط (3.89)، ويفسر الباحث الأهمية العالية لهذه الموافقة لدى العينة إلى تأثير هذا السلوك التسلطي على نواحي الحياة المدنية داخل المدرسة، وبالأخص على العاملين والقائمين على العملية التربوية التي ستكون مخرجاتها الأجيال التي نطمح أن تعيش الحياة المدنية وتطبق مبادئها بعد أن تربت عليها في مدارسها، فالاستبداد والفرض يعتبر من العوائق الكبيرة أمام القيم المدنية التي تعلي من شأن الموضوعية والقانون وتكافؤ الفرص والتأكيد على

الحقوق والواجبات في ظل التفاهم والاقتناع الذي يشكل مجتمعًا منسجمًا واعيًا غير متعصب أو لديه أثارة من حسد أو حقد نتيجة الفرض والولاء الشخصي والحزبي، ويترتب على ذلك أن تغير الإدارة المدرسية من سياساتها الإدارية التقليدية والتي منها الفرض والإجبار والتبعية إلى الآليات والإجراءات الديمقراطية من خلال تشجيع ودعم التوجه المدني ينما كانت آخر فقرة في المجال في الأهمية فقرة (تثير الإدارة الصراعات بين منتسبي المدرسة لضمان السيطرة.) وبمتوسط (2.44) ويفسر الباحث ذلك إلى تأثير العامل الأخلاقي الإسلامي على الجو السائد في التفكير اليمني، القائم على ضبط العلاقة بين الأفراد بالحسنى والبعد عن إثارة الصراعات والأحقاد أو التجسس عليهم، ومن هذا المنطلق رأى أفراد العينة أن هذا السلوك مظهر من مظاهر التسلط غير الشائع، مع تحفظ بعضهم على جملة استخدام الأسلوب الأمني، بحسب ملاحظاتهم في الاستبانات. وبالنظر إلى بقية الفقرات في إجابة أفراد العينة نجدها ما بين الموافقة الكبيرة والمتوسطة على المظاهر التسلطية في مجال علاقة الإدارة بالمكونات المدرسية والتي شملت السلوك التسلطي المتمثل بالمركزية الشديدة وضعف الثقة بقدرات أفراد المجتمع المدرسي، ومحاربة الكيانات النقابية المدنية والعمل على شكلية الكيانات المدرسية مثل النقابات ومجالس الآباء. فنتائج البنود تؤكد أهمية ربط جوانب التربية المدنية بجوانب العملية التعليمية وتجعل ذلك من مسئولية الإدارة المدرسية لإنجاح العملية التعليمة بشكل عام للمساهمة في توسيع دائرة التربية المدنية.

نتائج الدراسة المتصلة بالسؤال الذي ينص على ما الممارسات التسلطية المعيقة للتربية المدنية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي الحكومية والأهلية في مدينة مأرب، فيما يتعلق مجال علاقة المدرس بطلبته؟

جدول رقم (5) يوضح آراء العينة حول الممارسات التسلطية في مجال علاقة المدرس بطلبته

م	الممارسات التسلطية في مجال علاقة المدرس بطلبته	المتوسط	الانحراف	الترتيب
11	هدف المدرس إخضاع الطلبة من خلال إضفائه هالة تقديسية على ذاته.	3.84	0.81	1
19	لا يرتاح المدرس لمخالفته في الرأي ويغضب على معارضيه.	3.56	0.65	2
13	ممارسة المدرس لأسلوب التهديد والتخويف المستمر للطبة	3.43	0.89	3
12	التعامل مع الطلبة على أساس مناطقي وحزبي ومذهبي	3.36	0.80	4
16	لا يراعي المدرس العامل النفسي في تعامله مع طلبته.	3.32	0.77	5
14	ارتفاع نسبة كلام المدرس وقلة كلام الطلبة	3.31	0.98	6
18	صيغ كلام المدرس مع طلبته أمريه وإلزاميه غير قابلة للنقاش	3.24	0.72	7
20	لا يشرك الطلبة في الإعداد والتنفيذ للمقررات الدراسية.	3.24	0.73	8
15	اعتبار الطلبة قصر ومحدودي الفهم لذلك لا يشركون في إعداد وتنفيذ الدروس.	3.22	0.74	9
23	الإفراط في استخدام العقاب المعنوي والمادي دون مراعاة للقواعد التربوية في ذلك.	3.14	0.77	10
17	يعمد المدرسون لاستخدام أسلوب التلقين والحفظ لضمان تبعية الطلبة.	3.14	0.82	11
21	يعتبر المدرس المصدر الوحيد والموثوق به للمعلومة.	3.10	0.69	12
22	اعتبار الامتحانات تصفية حساب بين المدرس والطالب فيعمد المدرس لتعقيدها وتكثيفها خارج إطار أهدافها.	3.03	0.89	13
	المتوسط العام للمجال	3.06	0.47	

من خلال الجدول رقم(5) يشـــير المتوســـط العام لمجال علاقة المدرس بطلبته والذي يقدر(3.06) إلى ارتفاع درجة الموافقة على الممارسات التسلطية التي تؤثر على شيوع التربية المدنية، إذ يؤكد أفراد العينة أن محور ممارسة القيم المدنية والتعود عليها في إطار المدرسة تكون في إطار العلاقة بين المدرس وطلبته، ولذلك أشارت إجمالي النتائج أن معالم الثقافة المدنية غير متوفرة وبشكل صريح في المقررات الدراسية وأساليب تدريسها، وإن وجدت في بعض المواد الدراسية فهي ترد بصورة ضمنية لا يكلف المدرس جهدًا لاستنباطها وإكسابها الطلبة لكونها غير داخلة بصـورة مباشـرة في نطاق عمله نظرًا لقصـر النظر عند البعض، مع إيمان الباحث بأن الثقافة المدنية بقيمها ومبادئها العامة تدخل في كافة التخصـصـات ولا تقتصـر على تخصص معين فهي سلوك إنساني يمارس في كافة المجالات، وينبغي أن تكون متلازمة مع تأدية المدرس لعمله ويزود بها الطلبة إضافة إلى ما يطرحه المدرسون بشكل عام على صورة مقرر يتضمن كل ما يتعلق بالثقافة المدنية ويعالج ذلك بطريقة تضمن بروزها على السطح التربوي والفعاليات المدرسية بشكل عام .

كما نجد أن البند (هدف المدرس اخضـاع الطلبة من خلال إضـفائه هالة تقديسـية على ذاته.) قد حاز على المرتبة الأولى في الممارسات التسلطية وبمتوسط (3.84) وهي نسبة عالية ومرتفعة جدًا، اذ أقر المدرسون بأن مما يشيع جو التسلط والاستبداد وتنحيت المبادئ المدنية في العلاقة بين المدرس وطلبته، تركيز المدرس على محاولة السـيطرة على الطلبة بالأساليب التخويفية والإجراءات العقابية، ومحاولة جعل المدرس هو المصدر الوحيد للمعرفة والسلوك وأنه متميز بمصدريته ولا يمكن لأي أحد أن يصل إلى مكانته، وما على طلبته إلا تقليده واتباعه، وهذه السـمة تقضـي على روح الإبداع واكتسـاب قيم الاعتماد على الذات وإثباتها لدى الطلبة، وتشـيع فيهم الاتكالية والاعتماد على الآخر والخوف وضـعف

الشخصية. يفسر الباحث تصدر هذه الفقرة على بقية الفقرات كون المدرسين لا يملكون خبرات تربوية متطورة وغير قادرين على استخدام أساليب تتوافق مع الاتجاهات التربوية الحديثة التي تراعي في التربية والتعليم الجانب النفسي وإظهار شخصية الطالب، لذل يلجؤون إلى فرض أنفسهم على طلبتهم بالأساليب غير الديمقراطية، فالعاجز يرفع صوته أو يستخدم يده ليحقق هدفه كونه لا يملك حجة ولا قدرة على إقناع الآخر أو إكسابه سلوكًا معينًا. وكل هذا يتنافى مع التربية المدنية التي تقوم على أساس أن دور المدرس هو مساعدة الطالب على اكتشاف ذاته واستخدام قدراته ومواهبه والوصول إلى معارفه ومهاراته بنفسه، وبمساعدة مدرسه. كما جاءت فقرة (اعتبار الامتحانات تصفية حساب بين المدرس والطالب فيعمد المدرس لتعقيدها وتكثيفها خارج إطار أهدافها) في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية وبمتوسط (3.03)، إلا أنها موافقة مرتفعة، يعلل ذلك الباحث بأن هذا السلوك التسلطي بدأ يخفت فكريًّا في عقول المدرسين الذين شاركوا في بعض الدورات التي تؤكد العمل وفق مبادئ التربية المدنية الحديثة والتي تجعل الطالب محور التدريس.

نتائج الدراسة المتصلة بالسؤال الذي ينص على هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات إجابات أفراد العينة تبعا لمتغيرات: الجنس (ذكور، إناث) ونوع المدرسة (حكومي، أهلي)، وسنوات الخبرة (أقل من عشر سنوات، أكثر من عشر سنوات)؟

وللإجابة عن السؤال استخرج الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة تي لمعرفة دلالة الفروق وكانت النتائج على النحو الآتي:

تائج الدراسة وفقًا لمتغير الجنس (ذكور وإناث):

جدول رقم (7)(t.test لعينتين مستقلتين) دلالة الفروق في المتوسطات وفقا لمتغير الجنس

المجالات	الجنس	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الإدارة	إناث	2.85	0.73	1.09	0.18	غير دالة
	ذكور	2.81	0.66			
المدرس	إناث	3.22	0.56	1.41	0.17	غير دالة
	ذكور	3.32	0.52			
الفعاليات المدرسية	إناث	3.41	0.43	4.10	0.01	دالة
	ذكور	3.43	0.42			
كل المجالات	إناث	3.41	0.44	1.11	0.25	دالة
	ذكور	3.20	0.42			

يشـــير الجدول رقم (7) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصـــائية في إجابات افراد العينة على المجالات عمومًا، تبعًا لمتغير الجنس حســـب قيمة تي (1.11) عند قيمة دلالة (0.25)، يفســـر الباحث ذلك إلى تشـــابه الخبرات التســـلطية عند الذكور والإناث في كافة المدارس، أي أن عوامل التسلط مسيطرة على كلا الجنسين بشكل عام، مما قد يعيق الاعتماد على أحد الجنســـين في تبني ثقافة التربية المدنية بصـــورة تطوعية، الأمر الذي يحتاج إلى إعادة نظر في مدخلات العملية التربوية والتعليمية أثناء التدريب والتأهيل. بمعنى أن المعطيات في كافة المدارس تؤكد على وجود خلل والممارســـات التســـلطية تحد من التربية المدنية لا فرق في ذلك بين بيئة الذكور أو الإناث، ويرجع الباحث ذلك إلى ســـيطرة القيم التقليدية على كافة مكونات العملية التعليمية. إلا إنه ومن خلال الجدول يتضـــح أن تلك الفروق غير دالة إحصائية إلا في الإجابات المتعلقة بمجال الفعاليات المدرسية حيث تدل قيمة (t) على وجود

فروق ذات دلالة احصائية بين إجابات الذكور والإناث وبمتوسط (3.43) للذكور مقابل (3.41) للإناث وعند قيمة دلالة (0.01)، ويرجع الباحث ارتفاع متوسط الذكور في الإقرار بوجود تلك الممارسات التسلطية بدرجة أكبر من الإناث في هذا المجال إلى أثر اختلاف المدارس التي يعملون بها، ففي المدارس التي يغطيها طاقم نسائي نجد أن مجال الفعاليات المدرسية له حضور في مدارس البنات أكثر من مدارس البنين، ويعلل الباحث ذلك بالشغف والهمم العالية وروح المسؤولية التي تتمتع بها المرأة للارتقاء بشخصيتها من جهة واهتمامها أيضًا أثناء إعدادها وتأهيلها بالاستفادة القصوى من الخبرات التي تتعرض لها من جهة أخرى، مما يؤدي إلى دفعها إلى تجاوز العقبات ولو أدى ذلك للتضحية بالجهد والمال، وهذا ما يؤيده الواقع من تفاعل الإناث أكثر من الذكور في الفعاليات المدرسية التي تعايشها، وما لمسه الباحث في مدارس البنات أثناء زياراته التطبيقية لها، في حين نجد الشكوى متكررة على الأسماع من عدم تفاعل الذكور مع الفعاليات المدرسية المختلفة في أي مجال وأي بيئة حيث نجدهم غير مهتمين بتلك الخبرات التي يمرون بها سواء عند إعدادهم أو عند تأهيلهم، وقد يعلل البعض ذلك بسب انشغال الرجل بتوفير الحاجات الأساسية للأسرة التي يعيلها مما يجعل مشاركته محدودة لانشغاله الفكري والجسدي بالبحث عن مصادر تؤمن له تلك الاحتياجات، وهذا وإن كان مبررًا إلا إنه ومن غير المنطقي أن نتخلى عن مسؤولياتنا أمام مجتمعاتنا ومستقبل أجيالنا بسبب هذه الظروف التي من الممكن أن نترك لها وقتًا غير وقت العمل للتفكير فيها ومعالجتها .

نتائج الدراسة بحسب متغير نوع المدرسة (حكومي واهلي):

جدول رقم (8) (t.test لعينتين مستقلتين) دلالة الفروق بين إجابات أفراد العينة وفقًا لمتغير: نوع المدرسة

المجالات	نوع المدرسة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الإدارة	حكومي	3.11	0.62	4.19	0.02	دالة
	أهلي	2.58	0.61			
المدرس	حكومي	3.19	0.40	1.27	0.01	دالة
	أهلي	3.19	0.52			
الفعاليات المدرسية	حكومي	3.35	0.33	0.09	0.04	دالة
	أهلي	3.38	0.47			
كل المجالات	حكومي	3.20	0.40	2.77	0.01	دالة
	أهلي	3.12	0.43			

من خلال الجدول السابق نجد فروقًا ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد العينة تبعًا لمتغير نوع المدرسة عند قيمة دلالة (0.01) ولصالح أفراد العينة في المدارس الحكومية وبمتوسط (3.20) للمدارس الحكومية و(3.12) للمدارس الأهلية، ويفسر ذلك الباحث بما تتمتع به المدارس الخاصة من اهتمام القائمين عليها بجوانب العملية التربوية والتثقيفية لتلك المدارس ومن ذلك الطابع المدني الممارس بصورة مقصودة أو غير مقصودة بهدف كسب ثقة عملائها وجذب أكبر قدر من الطلبة للانضمام إليها، فبقدر إمكانيات المدرسة وديمقراطيتها بقدر ما تكون لها صيت يذاع في أسماع الناس فيقبلون عليها، فلذلك

وجدت تلك الفروق في الإجابات لتعطينا مؤشرًا آخر بأن المدارس الحكومية تعاني من عدم الاهتمام المادي والتأهيلي للعاملين فيها، حيث نجد المدارس الخاصة تخضع المتقدمين لها للعديد من الإجراءات التي من خلالها تتوصل إلى معرفة مستوى المدرس ودرجة تأهيله، لكي يشغل عمل معين فيها، بالإضافة إلى أنها بين الفترة والأخرى تعمل على تأهيل كوادرها وإزالة العقبات التي تعترض طريق تأديتهم لرسالتهم ومنها الممارسات التسلطية التي تعرقل نشر الممارسات المدنية في الحياة المدرسية، وتعمل تلك المدارس على تزويد كوادرها بكل جديد لكي تتميز عن غيرها ومن ذلك تزويد كوادرها بما يساعد على علاج جوانب النقص الموجود لديهم وخاصة فيما يتعلق بالنظريات التربوية الحديثة التي ترتكز عليها التربية المدنية، وقد لمس الباحث هذا الشيء من خلال اشتراكه في العديد من الدورات التدريبية للمدارس الخاصة، فلا غرابة أن نجد أن الممارسات التسلطية التربية المدنية فيها أقل من المدارس الحكومية .

نتائج الدراسة وفقا لمتغير الخبرة:

جدول رقم(9) (t.test لعينتين مستقلتين) دلالة الفروق في المتوسطات وفقًا لمتغير سنوات الخبرة

مجال الممارسات التسلطية	سنوات الخبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمةt	قيمة الدلالة	مستوى
الإدارة	أكثر من عشر سنوات	3.22	0.616	3.11	0.00	دالة
	أقل من عشر سنوات	2.71	0.550			
المدرس	أكثر من عشر سنوات	3.33	0.511	2.48	0.01	دالة
	أقل من عشر سنوات	3.11	0.592			

الفعاليات	أكثر من عشر سنوات	3.41	0.415	3.15	0.03	دالة
	أقل من عشر سنوات	3.35	0.383			
كل المجالات	أكثر من عشر سنوات	3.37	0.487	3.81	0.02	دالة
	أقل من عشر سنوات	3.70	0.358			

من خلال الجدول رقم (9) يتضح أن تلك الفروق بين إجابات أفراد العينة من ذوي الخبرات القليلة والخبرات الكثيرة ولكافة المجالات دالة إحصائية عند قيمة دلالة (0.02) ولصالح من كانت خبرتهم أكثر من عشر سنوات، حيث بلغ متوسطهم (3.37) في حين بلغ متوسط أصحاب الخبرات القليلة (3.70)، وفي كل الأحوال هناك اتفاق من حيث المبدأ على وجود الممارسات التسلطية وبدرجات متفاوتة، ويعزي الباحث هذا التفاوت إلى أثر الخبرة في إدراك حقائق الأمور وتتبع مجرياتها، فصاحب الخبرات التراكمية خلال فترة عمله التدريسي يواجه إشكاليات وعقبات وبمقدار الفترة التي قضاها يكون تعرفه وإلمامه بتلك المشاكل أكثر؛ فالعقبات التي تعترض طريقه في جانب معين لا يستطيع أن يلم بها إلا إذا مر وقت كاف على معايشته لكم من الأحداث والمواقف التي تعينه على إدراك حقيقة الممارسات التسلطية، ونتيجة لذلك كان أصحاب الخبرة الكبيرة قد قضوا فترة طويلة في إطار التعليم المدرسي استطاعوا من خلالها أن يرصدوا الممارسات التسلطية، وربما عايشوها بذاتهم، لاسيما ومبادئ المدنية ومجالاتها واسعة وممارستها تمتد إلى جوانب عديدة من العملية التعليمية داخل المدرسة.

توصيات الدراسة:

من خلال ما توصل إليه الباحث من نتائج أظهرت في معظمها إجماع أفراد العينة الموافقة على بنود الاستبانة المتضمنة لمؤشرات الممارسات التسلطية التي تحول دون التربية

المدنية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وإن كان هناك فروق بين أفراد العينة إلا أنها كانت تتمحور في درجة الموافقة على تلك الممارسات التسلطية وهي إجمالًا تعبر عن إشكالية يجب على الجهات المعنية بالعملية التربوية والتعليمية باعتبارها تمثل الجهات السياسية من جهة وهي المسئولة عن المؤسسات التربوية من جهة أخرى، وهذا ينعكس سلبًا على التربية المدنية ومستقبل التعليم المدني بشكل عام، لارتباط المدنية بالنظريات التربوية الحديثة. لذا فإن أهم ما يوصى به الباحث الآتي:

- يؤكد الباحث على ضرورة أن يوجه المدرس إلى الابتعاد عن الطرق التقليدية في التدريس ويدخل ذلك ضمن تقييم أدائه، ومن جانب آخر لابد أن تتضمن المقررات الدراسية بصورة صريحة أو ضمنية في المحتوى والأهداف كل ما يتعلق بالثقافة المدنية ويركز ذلك في المواد المتعلقة بهذا الجانب وخاصة المواد الاجتماعية والثقافية، مع محاولة المدرس وهو يسير في منهجه الدراسي تسليط الضوء على بعض السلوكيات والمفاهيم المتعلقة بالثقافة المدنية وبصورة مستمرة كجانب تربوي يحتاجه الطالب لإكسابه ما يساعده على تنمية شخصيته، ويتم عمل إرشادات عامة من قبل الموجهين والخبراء للآليات المناسبة والتي يمكن للمدرس أن يتبعها لاستخلاص قيم الثقافة المدنية كما ينبغي أن يعاد النظر في المنهج الحالي بحيث يكون قابلًا للتطبيق وله صلة بواقع حياة الطلبة.
- معالجة قضية القناعة غير المتوفرة لدى بعض الطاقم الإداري في المدارس بقدرات الطلبة وهذا بدوره يتعارض مع كل النظريات النفسية والتربوية التي تؤكد أن الفرد لديه المقدرة على الابتكار والوصول إلى الغايات المرجوة إن أحسن توجيهه وتربيته وتعليمه ويرى الباحث ضرورة تزويده بالعديد من الأدبيات الخاصة بهذا الجانب. كما يتم تعهد المدارس بين الفينة والأخرى بإقامة الفعاليات المتعلقة بالنهج المدني بالاشتراك مع

الجهات ذات الاختصـــاص بهذا الجانب ويكرس في ذلك رفع الجانب التوعوي لدى الإدارة بأهمية وجود مؤســسـات المدنية في المدرســة وما يترتب على ذلك. كما يقترح الباحث وضــع ضــوابط لوائحية تحد من تســلط أي فرد على الآخر تحت أي مبرر، وتعمل على كبح جماح التســلطيين في المدارس. إلى جانب ضــرورة إدراج النشــاط في حصص الجدول الاسبوعية في المدارس وقبلها في الخطة المدرسية العامة بحيث تمارس من خلالها كل مقومات الحياة المدنية تعريفًا وتدريبًا. كما يوصـــي الباحث بأهمية اجتثاث كل ما يتعلق بالثقافة القائمة على التســلط والقمعية الســائدة عند بعض، من خلال التوعية من جهة وتوفير مرجعية قانونية للاحتكام.

- يؤكد الباحث ضـــرورة التأهيل المســـتمر للمدرس من خلال الدورات التدريبية والتي تقيمها الوزارة بين الفينة والأخرى وتحتاج إلى تضــمينها هذه المفاهيم والســلوكيات حتى يكون المدرس على وعي بها ودراية كاملة بحيث تحدث تخلية لكل الخبرات التسلطية التي قد يكون اكتسـبها وإعادة تشـكيله على أسـس ديمقراطية تكسـبه معنى المدنية وأهميتها وسـبل تكوينها وأسـاليب ممارسـتها وكيفية تفعيلها داخل الفصـل الدراسـي وكذا كيفية اختيار طرق التدريس الملائمة التي تتيح فرص الحوار والنقاش وتبادل الأفكار وأيضًـــا أساليب التقويم التي تحقق تكافؤ الفرص وتراعي الفروق الفردية وتنمي النزعة المدنية.
- يرى الباحث ترك مسـاحة من الفعاليات المدرسـية لبناء قدرات منتسـبيها وترك مسـاحة من الحرية لهم ليخططوا وينفذوا الفعاليات المدرســية كما يرونها ويريدونها بما لا يتعارض مع اللوائح المدرسـية، وفي هذا الصـدد لابد من تخصـيص حيز من الاهتمام من خلال الدورات التدريبية لمسئولي النشاط للتدريب والتأهيل الكافيين، بحيث يشمل ذلك الطرق والآليات المدنية المختلفة. وتوظيف الفعاليات المدرســية في تعليم وتدريب الطلبة على

السلوكيات المتعلقة بالمدنية، ويتم توجيه وتوعية الطلبة من خلال منابر المدرسة الإعلامية بمفردات الثقافة المدنية وبإشراف المدرس والإدارة كالإذاعة والصحيفة ومجالس الطلبة المختلفة وتفعيل المناشط التي تزكي الروح المدنية وتعمقها في نفوسهم.

مقترحات الدراسة:

- يقترح الباحث القيام بدراسة واقع التربية المدنية في الجامعة.
- كما يقترح الباحث تصميم برنامج لإكساب الطلبة القيم المدنية في إطار العملية التعليمية.
- ويقترح الباحث عمل دراسة مقارنة بين القيم المدنية في أداء مؤسسات المدنية (الاتحادات والجمعيات الطلابية) في العديد من الجامعات المحلية، لنقل الخبرات في التربية المدنية.
- ويؤكد الباحث على توسيع نطاق الدراسات بعمل دراسة بواقع التربية المدنية في الاسرة.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم، خليفة، (2006م) دور التربية في مواجهة الممارسات التسلطية التنمية في مصر، في *مجلة كلية التربية بجامعة أسيوط*، المجلد 22، العدد الأول.
2. ابن خلدون، عبد الرحمن(2001م) *مقدمة ابن خلدون*، اعتناء أحمد الزغبي، دار الأرقم، بيروت.
3. أبو عواد، آمال (2015) الممارسات التسلطية لمديري المدارس وعلاقتها بمستوى الدافعية للإنجاز لدى معلمي المدارس الأساسية الحكومية في مديرية تربية عمان

الثالثة، *مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية*، المجلد الثلاثون، العدد الرابع، الأردن.

4. إسماعيل محمد وناجح محمد (2019) تطوير دور كلية التربية في تنمية الثقافة المدنية لدى طلابها على ضوء أهدافها، *المجلة التربوية، جامعة سوهاج*، مج 59، ع 59، مصر.

5. تركي، مصطفى (1993) السلوك المدني، *مجلة عالم الفكر*، المجلد 22، العدد2 الكويت.

6. الخطيب محمد: (2010) دور التربية المدنية في تنمية مرونة الأنا في الشخصية الفلسطينية، *مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية*، 2010، مجلد12، عدد2، مصر.

7. دغريري أحمد، (2019) *التربية المدنية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في ضوء متطلبات العصر*، *رسالة ماجستير* مقدمة إلى كلية التربية جامعة الملك فيصل، السعودية.

8. دياب، فوزية، (1980م) *القيم والعادات الاجتماعية*، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

9. الرشدان، عبد الله وجعنيني، نعيم، (1994م) *المدخل إلى التربية والتعليم*، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

10. زهران حامد وآخرون، (2002) *القيادة التربوية، في الأسس التربوية لإعداد المعلم الجامعي*، من إصدارات جامعة عين شمس الطبعة الرابعة، مصر.

11. سعد، حسين (2015) التسلط التربوي والإنجاز الدراسي، *مجلة حوليات، كلية*

الآداب، جامعة بني سويف، المجلد43، العدد53. مصر.

12. الشـــعبي، مجاهد(2005م) *الثقافة الديمقراطية للناخب اليمني وأثرها على ســـلوكه الانتخابي، رسالة ماجستير* غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

13. الشـــعيبي، عبد العزيز (2001) الديمقراطية في إطار الوحدة اليمنية، *مجلة كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء*، العدد السابع عشر، اليمن.

14. الطبيب، مولود(2001م) *دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع*، المؤسسة العربية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

15. العبدلي، سمير، (2007) *ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، رسالة دكتوراه* منشورة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

16. عبود، عبد الغني والنوري، عبد الغني، (1979م) *نحو فلســـفة عربية للتربية*، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر.

17. الفتلاوي مؤيد ونصر الله عدنان (2021) *المدنية والممارسات التسلطية لدى طلبة المرحلة الثانوية دراسة ميدانية في قضاء الرفاعي*، المجلد الثالث، العدد الأول.

18. فروان، احمد (2005م)، *التنمية والتحديث في الوطن العربي*، دار الكتب، ط1، اليمن.

19. القصـبي، عبد الغفار(1994م) الثقافة المدنية العربية، دراسـة في التحول المدني، في *مجلة الحوار*، دار الكوثر، بيروت، لبنان، السنة التاسعة، العدد 34.

20. القطب، سمير، (2007) المدرسة الثانوية وتنمية ثقافة الديمقراطية، في سياق التحول المدني في مصـــر الواقع والطموح، في *مجلة مســـتقبل التربية العربية* تصـــدر عن المركز

العربي للتعليم والتنمية مصر، المجلد الثالث عشر، العدد 44.

21. الكواكبي، عبد الرحمن (1993م)، *طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد*، دار النفائس للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان.

22. كيلاني، شادية (2003) تعليم حقوق الانسان في كليات التربية، في مجلة *مستقبل التربية العربية*، تصدر عن المركز العربي للتعليم والتنمية، المجلد التاسع، العدد الحادي والثلاثون

23. معتوق، جمال (2015) دور مناهج التربية المدنية في التكوين على المواطنة، *مجلة آفاق لعلم الاجتماع*، المجلد الخامس، العدد2، جامعة البلدة، المغرب.

24. المقداد، محمد والسرحاني فلاح (2013) أثر البيئة الجامعية على الثقافة المدنية لدى الطلبة، العدد4، المجلد80، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، الجامعة الأردنية، الأردن.

25. مكروم عبد الودود(2004م) *ثقافة المدنية ودور التربية في تحقيق الأمن القومي العربي*، في كتاب: القيم ومسؤوليات المواطنة، تأليف عبد الودود مكروم دار الفكر العربي، القاهرة.

26. مكروم عبد الودود(2005م) *القيم في الفكر الغربي رؤية تحليلية*، دار الفكر العربي القاهرة.

27. مولاي عبد الناصر، (2020) *الثقافة المدنية وتأثيرها على بناء الهوية الوطنية والمدنية، رسالة دكتوراه*، كلية الآداب جامعة الجزائر، الجزائر

28. ناصر، إبراهيم، (1992م) *علم الاجتماعي التربوي*، دار الجيل، ط1، عمان، الأردن.

29. هندي، صالح، (1995م) *أسس التربية*، دار الفكر للنشر، الطبعة الثالثة، عمان الأردن.

30. الوطحي، احمد(2000م)، واقع التعليم في الجمهورية اليمنية وأولويات تجديده على طريق مدرسة المستقبل، في *مجلة البحوث والدراسات التربوية* تصدر عن مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء العدد الخامس عشر، السنة السابعة.

31. وطفة علي(1999م) *بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

32. Smith, Hilton, Its Education for Democracy. Educational-Horizons, V. 73, N2,1995, P 62-69
33. Lynna J. Ausburn; 2002 "THE FREEDOM VERSUS FOCUS DILEMMA IN A CUSTOMIZED SELF-DIRECTED LEARNING ENVIRONMENT: A COMPARISON OF THE PERCEPTIONS OF ADULT AND YOUNGER STUDENTS"; Community College Journal of Research and Practice; Vol.26.P147
34. Alexander, L. (2003). Senator Alexander's American history and civics bill passes senate unanimously, Alexander's office. P89
35. Kahne, J., & Sporte, S. (2008). Developing citizens: The impact of civic learning opportunities on students' commitment to civic participation. American Educational Research Journal, 45(3), 738-766.